آفاق لجزائر عظمى
في الـمشهد الإقليمي والعالـمي

ⓒ مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

المركز العالمي للاستشارات الإستراتيجية

آفاق لجزائر عظمى في المشهد الإقليمي والعالمي. / المركز العالمي للاستشارات الإستراتيجية. - الرياض، ١٤٢٥هـ.

٦٢ ص؛ ١٤X٢١سم

ردمك: ٣-٥٥٨-٤٠-٩٩٦٠

١- الجزائر - الأحوال الاقتصادية ٢- الجزائر - الأحوال السياسية

٣- الجزائر - تاريخ أ - العنوان

ديوي ٩٦٥ ١٤٢٥/٥٩٤

ردمك: ٣-٥٥٨-٤٠-٩٩٦٠ رقم الإيداع: ١٤٢٥/٥٩٤

الطبعة الثانية

١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م

توزع

مكتبة العبيكان

الرياض - العليا - طرق الملك فهد مع تقاطع العروبة

ص.ب ٦٢٨٠٧ الرمز ١١٥٩٥

هاتف ٤٦٥٤٤٢٤ فاكس ٤٦٥٠١٢٩

محمد جربوعة

آفاق لجزائر عظمى
في المشهد الإقليمي والعالمي

المركز العالمي للاستشارات الإستراتيجية

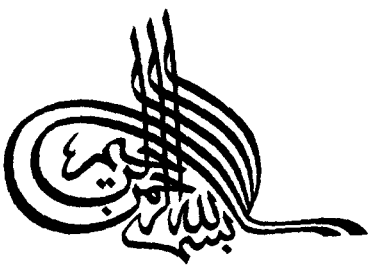
بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة..

بقلم رئيس المركز

في لقائي بأحد الدبلوماسيين الجزائريين، استمعت إلى حديث فيه الكثير من الأمل في أن تلعب الجزائر دوراً فاعلاً في محيطها الإقليمي، وحتى عالمياً مستقبلاً، و لم أعجب، فذلك لا يعد غريباً عن بلد عاش ما ينيف عن القرن والثلاثين سنة تحت نير الاستعمار الفرنسي ثم خرج منه أشد ما يكون تمسكاً بثوابته..

وبالنسبة لي فإن هناك بلداناً تعيش الواقع بغير حجمها الحقيقي الذي يجب أن تكون عليه.

وأذكر من إحدى لقاءاتي برئيس جزائري سابق، أنه قال لي كلمة جميلة وهي أن الجزائر كانت دائماً البلد الذي يُكذب جميع توقعات وأحلام الأعداء.

ولأني مؤمن بأن دور المركز العالمي للاستشارات الاستراتيجية يجب أن يدعم كل الطموحات الخيرة في الأمة، بما هو ميسر له، فقد طلبت من المفكر الجزائري الأستاذ محمد جربوعة أن يدرج موضوع الجزائر في كتاباته للمركز، وكان ذلك في هذا الكتاب، الذي آمل أن يتقبل بقبول حسن.

سعيد بن صالح الغامدي

مُقدّمة

في مذكراته النَفير L'appel يرى شارل ديغول أن فرنسا لا تـلأخذ حجمها الحقيقي الذي أراده لها الله إلا حين تكون عظيمة.. ولا شك أن كل كيان واقع بين واقعين، واقع الحجم الممكن، وواقع الحجـــم الواقعي، والانتقال إلى الطرف الآخر لا يعني الصعود، بل قد يعـــني أيضاً السقوط، وكم من دول كانت في الأعلى، أخطأت، فدفعـــت الثمن في الحضيض.

وصورة الجزائر لم تكن طوال عقود متناسبة مع ما يملكه البلـــد من إمكانات ومؤهلات ومقدرات، وكان النظر إلى تلك الإمكانـات يولد الحلم والطموح، بينما كان النظر إلى الحجم الواقعـــي للبلـد بظروفه الصعبة وأوضاعه المتردية يعني الألم، أو التذمر، وفي الحـــالتين كان سؤال كبير يولد أمام المفارقة الكبيرة بين ما هو كائن وما يمكـن أن يكون:

- لماذا؟!!

وهذه الـــ (لماذا) تعني الكثير:

أين المشكلة؟ ما السبب؟ ما المانع؟

كانت الحكومات تتعاقب واصفة المشكلة، مدعية أنها عرفت (لماذا؟)، وأنها وضعت يدها على مفصل المشكلة غير أن الرياح كانت تجري بما لا تشتهيه الأشرعة.

وسنة بعد أخرى تتضخم صورة الواقع، حتى تصير الصورة الممكنة مجرد حلم بعيد لا يمكن تحقيقه، ويأس الكثيرون.. ليس من الحلم بجزائر بحجمها الحقيقي، ولكن من أبناء الجزائر الذين لا نقول أنهم قصروا فقط في دفعها نحو الأعلى، بل الذين منعوها حتى فرصها في أن تصعد دون سواعدهم.

هل كانت عملية التحطيم مقصودة؟!!

أم أن المشكلة تكمن في كون (الجزائر العظمى) إنما وُلدت فقط حلماً ساذجاً بسيطاً، في الوقت الذي كان لابد أن تولد مشروعاً مدروساً بدقة؟!..

الخطط لا تُبنى على مجرد النوايا الحسنة، ونيرون أحرق روما لأنه يحبها، وكان الأمر بالنسبة للجزائريين يحتاج إلى أكثر من الحلم، وأكبر من الحبّ...

وللجزائر رصيدها الثوري، ومليون ونصف مليون من الشهداء،

إنه الرصيد الذي يجعل من ثورتها الثورة العربية الوحيدة التي تجعل الاستقلال ثمرة منطقية معقولة لا مجرد هبة.

وحين تحدثنا كتب التاويخ عن الثورة العظمى والمظفرة لبلد لا يتعدى سكانه الألفي نسمة ضد بريطانيا العظمى مثلاً، فإننا سنقتنع بانسحاب بريطانيا من ذلك البلد في مرحلة ما، لكننا لن نقتنع بأنها انسحبت مهزومة ، لذلك تبقى الثورة الجزائرية حدثاً تحررياً استثنائياً، ويبقى رقم شهدائها قريباً من المستحيل، تماماً كما تبقى بطولة البلد أخت أسطورة.. بل أسطورة.

المشكلة التي وقع فيها الجزائريون هي أنهم ظنوا أن (المليون ونصف المليون شهيد) رقم قابل لأن يكون رصيداً في كل زمان ومكان.. و لم يكن ذلك صحيحاً، فالزمن يجري برقصات عقارب الساعة، ولكل مرحلة أرصدتها.

إننا لا نستطيع أن نقول إن الأرصدة الثورية قد سقطت، لأن عظمة الثورة الجزائرية ورصيد شهدائها لم يسقط عند الجزائريين، ولكن سقط عند غير الجزائريين في زمن يتطلب أرصدة من نوع آخر، أرصدة اقتصادية، وفي أي بلد أجنبي لا يقيسك الآخرون برصيد الشهداء والثورة، إنهم ينظرون إليك من خلال واقع بلدك.

فأنت من الجزائر، لا من الخليج، ولا من أوربا، إن الموظف لن

يقوم لك من كرسيه ليقول لك: «أهلاً بابن بلد المليـــون ونصـــف المليون شهيد» كما كان يفعل منذ ثلاثين سنة.. اليوم يقوم الموظـف لمواطن من بلد ثري.. وتحاول أن تصرخ، أن تـــؤدب الموظـــف، أن تُعرِّفَهُ بمعنى الجزائر، لكنك تكتشف أنك لا تتحدث إلا عن الجزائـــر العظمى الممكنة لا الموجودة، جزائر الحلم التي تعيش في داخلك أنـت الجزائري الذي تعرف إمكانيات بلدك وقدرته..

هل المشكلة مشكلة الموظف الذي لا يؤمـــن إلا بمـــا يـــرى أم مشكلتك أنت الذي تؤمن بجزائر الغيب الممكنة،تماما كمـــا يؤمـــن سوداني بأن السودان سلة أفريقيا في الوقت الذي يراه فيه الآخـــرون بلدا للمجاعة؟!!

الموظف معذور.. وأنت أيضاً معذور.. وكِلاكُما يقف علـــى حافة من حافتي خندق فاصل بين الواقع والطموح، هذا الخندق الذي يحتاج إلى ردم... لتعبر الجزائر إلى حافة (الممكن)، وتلـــك مهمـــة الجزائريين، فقط.

إن الأمر في حاجة أولاً إلى رسم خريطة أزمة للبلـــد.. حصـــر لكل ما يقعد بالجزائر عن بلوغ حجمـــها الحقيقـــي، ويشـــدها إلى أسفل.. ثم يحتاج الأمر ثانياً إلى خريطة حل، والأمر يحتاج وفق هـــذا إلى تحويل الأزمة إلى حل، لأن الأزمة إذا كانت في الجزائر فإن الحـــل

لن يُصنّع في بلد آخر، الحل والأزمة شمس وظل يتدافعان في مجال مكاني واحد، ويمتد أحدهما في انكماش الآخر.

إن الذي يجب أن يجمع الجزائريين في عملية تطوير وازدهار بلدهم هو المشروع الواحد، الذي ينتظمون فيه على شاكلة (اللفياتان) لهوبز.. فيقوم بعضهم في الرأس، وبعضهم في الذراعين، يخطط بعضهم ويقوم الباقون كل على ثغر، كل حسب اختصاصه وقدراته، والثقة هنا ضرورية، فبدون ثقة لن تقتنع اليد بتطبيق ما أوحى به المخ.. خاصة وأن عند الجزائريين مشكلة نفسية معقدة يجب محوها، وهي عدم التسليم بالتفاضل القيمي، ويعني ذلك أن ترى عند البواب الاعتداد بالنفس ذاته الذي تجده عند المسؤول، وهذا قد يسميه البعض (عزة نفس شعبية)، وقد يؤطره بعضهم بإطار (الناس سواسية)، غير أن هذا الإرث لا ينسجم مع الانبعاث الاستراتيجي الذي يقوم على ذهنية المؤسسة التي للمصلحة فيها انضباط الجندية في الثكنة.. ولا غرو فنحن في زمن الاستعمار الاقتصادي الذي يستعبد ويحرر بالشركات لا بالثكنات ، غير أن الملاحظة النفسية للمجتمع الجزائري، تدل على أن الإنسان الجزائري غير مستهلك، لذلك فهو خامة تصلح لأن تكون الصخرة التي يقوم عليها أسس وبناء الجزائر العظمى.

إن الأمر يحتاج إلى خطة، كما يحتاج قبل ذلك إلى قراءة دقيقة

وعميقة للمشهد العالمي وموقع الجزائر فيه، وقد كانت هذه إضـــاءة سريعة أتاحتها الظروف، رأيت تقديمها إلى بلد أؤمن فعلاً أنه يمكـــن أن يكون قوة يحسب لها حسابها إقليمياً، بل وعالمياً.

وأنا لا أقول هذا حُلماً، إنما أقوله بناءً على ما تحت يدي مـــن معطيات وإمكانات تمتلكها الجزائر، ويمكنها بشيء مـــن التخطيـــط والتنظير الناجح أن تتحول إلى واقع يلون البلد بلونه الحقيقي، الـــذي لا تكون الجزائر جزائراً إلا به. إن تعدد الخيارات المصلحية الحقيقيـــة والوهمية يضع الجزائر أمام كم هائل من المرايا الخادعة التي ليس مـــن الحزم لمعرفة وتحديد الأصل فيها كسرها جميعاً، لأن عملية التكـــير تلك تتطلب الكثير من الجهد والطاقة والوقت، بغض النظر عن كـون نهاية تلك العملية ليست مضمونة النتائج، لذلك كان لابد من تحديـد الأصل دون اللجوء إلى إهدار مزيد من الوقت واستنزاف لمزيد مـــن القدرات.. وكانت هذه الدراسة رسماً للخطوط العريضة والملامـــح العامة لسياسة تستجيب لمعطيات وتحديات المرحلة.

إنه الاقتصاد أيها الذكي

تحكم العالم شبكة معقدة من التداخلات والعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.. ولا شك أن أهم ما يجب أن يُعرف في هذه الشبكة هو (صبغتها) ولا نقصد بالصبغة نفسي المرتكزات الثانوية للتشابك، فمثلاً في (القبيلة) الواحدة في النمط الاجتماعي القديم، هناك علاقة مالية (اقتصادية)، وعلاقات ثقافية، لكن الصبغة المهيمنة قائمة على العلاقة القبلية، الراجعة في أساسها إلى (الدم). لذلك فشبكة العلاقات العالمية ليست ثابتة، وهي متغيرة من حقبة لأخرى، فمثلاً في زمن الثورات التحررية في مطلع القرن العشرين، كانت الصبغة الغالبة للعلاقات البينية العربية قائمة على المعطى (القومي)، لذلك كان المعطى الاقتصادي مثلاً ضامراً، وهو ما جعل قضية التأزم والدعم تبتعد الرؤية (النفعية) التي تقوم عليها الحسابات الاقتصادية.

وفي إطار المعسكر الشرقي المنتهي بانهيار الاتحاد السوفيتي كانت الصبغة العامة لشبكة العلاقات الداخلية في إطار هذا المعسكر سياسية ـ أمنية بحتة، لأن الغرض الأساسي من هذا التكتل هو مواجهة

المعسكر الغربي، لذلك نجد أن التجارة بين الدول العربية و الاتحـــاد السوفيتي في إطار المعسكر الشرقي لم تتعد تجارة الأسلحة.

اليوم يبدو أن الصبغة العامة التي تحكم علاقات الدول هي صبغـــة «المصلحة» والمصلحة الاقتصادية بالأساس، لذلك تلاشـــت المشـــاريع الشعاراتية، ومن ذلك المشاريع الوحدوية، في الوقت الذي نجحت فيـــه مشاريع التكتل الاقتصادي، وخرجت إلى الكون كيانات إقليمية عديـدة منها: الاتحاد الأوروبي، والنافتا، والمركوســـور، والآلادي، وآســيان، وغيرها. ويمكن أن نضرب مثلاً بما حدث في الأرجنتين منذ ســـنوات، فعندما فاز كارلوس منعم مرشح الحركة البيرونية في انتخابات الرئاســـة لعام ١٩٨٩م كانت «اميليا لاكروز دي فورتابات» وهي أغنى امـرأة في الارجنتين تصرّح لمجلة «فانتيني» الأمريكية أنّ النشيد الوطني للحكومـــة الأرجنتينية الجديدة سيكون «معاداة الرّأسمالية» ولكنّ الرّئيس الجديـــد، وبدل أن يتّجه إلى تكريس مبدإ البيرونية والقطاع العام فإنّه ركب موجـة النقمة الشعبية التي عجلت بذهاب سلفه «ألفونسين» عـــبر مظـــاهرات ناهبة مطالبة بالخبز.

لقد أدار كارلوس منعم ظهره للمبادئ المعادية للانفتاح والـــتي رفعها حزبه منذ تأسيسه سنة ١٩٤٧، وبدأت توجّهاته الإصلاحيـــة والانفتاحية على اقتصاد السّوق تتّضح يوماً بعد يوم مدعومة بالتـسليم

الشعبي الذي لم يعد يطلب تكريس شعار سياسي أو إيديولوجي عتيق بقدر ما صار مستوعباً لمتطلبات التوجهات العالمية القائمة على الأنانية المادية المعبّر عنها اقتصادياً «بالخصخصة».

ويظن الكثيرون خطأ أن الشعار الذي رفعه بيل كلينتون منذ سنوات في حملته الانتخابية وهو: (إنه الاقتصاد أيها الغبي)، إنما هو شعار مرشحٍ فردٍ، والحقيقة أن قناعة (الاقتصاد كأولوية) كانت قناعة أصحاب النفوذ الداعمين للرئيس والواقفين خلف حملته الانتخابية ورسْم مواضع خُطاه، هؤلاء المتنفذون الذين لا يظهرون عادة سوى في عشاء الشموع والتنصيب .

هذا النحو الاقتصادي المصلحي المتضخم هو الذي أصبغ على رجل مثل آلان غرينسبان لقب (نصف إله) عند الأمريكيين حين لا مجال لرجل سياسة مهما كان قوياً وفعالاً أن ينال نصف هذا اللقب.

إن الفارق بين سياسة الشعار، وسياسة الأرقام، هو ذاته الفارق بين الحلم والواقعية، وفي الحملات الانتخابية في الدول الشعاراتية، ومنها الكثير من دول العالم الثالث يتم التحايل على الناخبين، واستدرار أصواتهم، بوعود خلابة تُمنيهم بـ (الكرامة والعزة).

أما في الدول الواقعية فإن المرشح يتحدث عن أرقام منضبطة: النسبة المتوقعة للنمو، النسبة المتوقعة لخفض البطالة، وهكذا... وطبعاً

فإن محاكمة وعود الأرقام بعد ذلك ممكنة، أما وعود الكرامة والعزة، فلا مجال لمحاكمتها، لذلك يمكن وضع اليد على فشل سياسة واقعية، بينما تظل سياسة الشعارات هلامية، لا يتضح فيها ما تحقق مما لم يتحقق.

لقد بدأت الواقعية تفرض نفسها على العالم كله، لذلك يُلاحظ توحد الجماعات الإيديولوجية والسياسية والفكرية في العالم اليوم حول (المعطي الاقتصادي)، رغم تباين توجهاتها واختلاف مشلوبها.. وهذا ما جعل حزب (العدالة والتنمية) في تركيا حين وصل إلى السلطة يختار الاندماج في الاتحاد الأوربي لا في الكتلة الإسلامية.. وفي ذلك دليل على غلبة الانتماء الاقتصادي (المصلحي) على الانتماء (الإيديولوجي) الشعاراتي.

لقد عاشت الكثير من الدول والكيانات السياسية مرحلة حساب الاقتصاد بأرقام السياسة، حتى أن إحدى الدول كانت تستورد جرارات زراعية من دولة عربية، رغم ما يصيبها من الخسائر بذلك، فقط انطلاقاً من مبدأ (الدعم العربي) وتشجيع الإنتاج القومي، رغم أن استيراد تلك الدولة لجرارات أجود وأقوى من دولة أوروبية قريبة كان من الناحية الاقتصادية أربح وأوفر.

إن إخضاع الاقتصاد للسياسة هو في الحقيقة إخضاع للواقعية

للأماني، وللأرقام للشعارات، ولنا أن نتصور واقعاً ينبني على وجوب الاقتناع بأن ٢ + ٣ = ٢٠ لأن إنجاح الشعار أو الدعم السياسي يقتضي ذلك.

هل يمكن مُخادعة الأرقام؟!!

كانت الدول العربية ومنها الجزائر منذ عقود خارجة لتوّها من السيطرة الاستعمارية، ومع قلة التطلعات المعاشية ومحدودية عدد السكان أمام الثروات البكر و ضعْف التحديات الاقتصادية العالمية المفروضة، كان بالإمكان الحديث عن مغامرة سياسية يمكن أن تحكم حتى الاقتصاد. وكانت التضحيات بناءً على هذا الشعار، أما الآن فإن هامش إخضاع الاقتصاد للسياسة يبدو ضئيلاً، ضيقاً، بل منعدماً أحياناً في الكثير من الحالات.

هناك فرق بين من يمتلك مليون دولار وبين من يملك دولاراً واحداً، مالك المليون له هوامش كثيرة للدخول في مغامرات خاسرة، أو على الأقل غير محسوبة، أما مالك الدولار فإن حسابه يجب أن يكون دقيقاً، لأن وضعهُ لا يحتمل الخطأ، وأي خسارة تعني الموت جوعاً ــ أو التسول في أحسن الخيارات للبقاء.

لذلك لا بد من إخراج الاقتصاد من لعبة السياسة، لنا أن نتذكر هُنا أخطاء الكثير من الجماعات الإسلامية والدول المتهمة بدعم

الإرهاب، بدخول لعبة المال عبر بوابة السياسة.

(يوسف ندا) مفوض العلاقات الدولية للإخوان المسلمين أقام بنكاً، وأبرز في واجهته أسهماً عائدة لوجوه إخوانية... إضافة إلى أن تغطيته (ندا) ذاته لعمل اقتصادي خطأ كبير، وجُمدت أرصدة البنك بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م بتهمة دعم القاعدة.

الأمر ذاته كاد يصيب الأرصدة اللبنانية بتهمة (حزب الله) وهكذا...

وللأسف فقد عاشت الجزائر لعقود رهينة الشعارات، وهو الأمر الذي يفسره التمثيل المتضخم للدولة ومؤسساتها من طرف وجوه كل رصيدها ثوري نضالي، في الوقت الذي كانت الخيارات الاقتصادية الواقعية تتطلب وجوهاً تكنوقراطية عالية الكفاءة والتخصص والخبرة.. ورغم الانتباه إلى وجوب التجديد بعد ذلك، فإن التجديد لم يأخذ صبغة يتطلبها الواقع، بقدر ما كانت صبغة مغالطة يراد ملء الواقع بها.. فماذا كان الواقع يتطلب (الطلب)؟!!

وما هو الخيار الجزائري لملاءمة متطلبات هذا الواقع (العرض)؟!!

لقد كان الواقع يحتاج كما قلنا إلى بناء مؤسسات ذات صبغة تقنية لا شعاراتية، وكان ذلك يتطلب أن يُدفع بالإطارات المتخصصة

إلى مواقع القيادة ، ولئن ذهبنا نبحث عن عنوان مناسب لما كان الواقع يلح لإيجاده لوجدنا أن هذا العنوان هو:

(جيل متخصص للمرحلة)...

وقد حدثت الانتكاسة حين تم الاتفاق والإقرار والاعتراف على أن الواقع يحتاج فعلاً إلى تجديد. غير أن المشكلة كانت في فهم هذا التجديد..أو ما هو هذا التجديد؟ وكيف يكون؟

وبدل أن يكون التجديد استناداً إلى عنوان المرحلة والواقع، وهو: (جيل متخصص للمرحلة)، تمّ تجاوز هذا العنوان بوضع عنوان بديل خاطئ وهو: (فتح الباب للجيل الجديد).

واستبدال جيل بجيل لا يحل المشكلة.. استبدال شيخ عجوز هرم في السلطة بشاب ،لا يعني التغيير إلا من ناحية الصورية، الشكلية، لأنه تم تطعيم السلطة بوجوه شبابية استناداً إلى خلفيات حزبية أو ولاءاتية، بعيدة عن التخصص المطلوب. فهل حل ذلك المشكلة؟!!

وتبدو الجزائر اليوم أكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى عملية ترشيد ومراجعة للخيارات القديمة.. ذلك لأنها البلد الذي لم يأخذ حجمه الحقيقي الممكن يوماً، رغم ما يمتلك من قدرات، وستظل قراءة مشاهد المراحل الجزائرية طوال عقود ما بعد الاستقلال قاصرة عن إعطاء الصورة الحقيقية التي من الممكن أن يكون عليها البلد،

وهي الصورة التي تبقى مفقودة بفقدان مقوماتها وخياراتها والتزاماتها.. لقد عاشت الجزائر طوال عقود مرتبطة بفرنسا، ولا أقول هنا مقتفية أثر فرنسا، ذلك لأن الارتباط شيء، واقتفاء الأثر شيء آخر، فالأول يعني التبعية، والسلبية، أمام المرتبط به. أما الثاني فيعني بناء الذات على نسق ونمط المُقْتَفى، وذلك ليس عيباً.

ويبدو الارتباط الجزائري بفرنسا ارتباطاً قديماً يفقد مبرراته اليوم.. لذلك فهو ليس سوى إبقاء على وضع قديم.. وطبعاً فإن لهذا الارتباط أسبابه، ومنها:

١ــ **الخريطة الجغرافية**: ففرنسا أو أوربا عموماً أقرب إلى الجزائر من الناحية الجغرافية من غيرها. سواء الدول الآسيوية كالصين واليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية.

وطبعاً فالاستناد في هذه المرحلة إلى المعطيات الجغرافية يعد قصوراً رهيباً، وقد دلت المجريات العالمية، أن عصر الخريطة الجغرافية قد مضى وحل محله عصر خريطة النفوذ.

ما هي خريطة النفوذ؟

لقد داهم العراق الكويت في بداية التسعينيات من القرن العشرين، وحين وضع صدام حسين أمامه الخريطة الجغرافية رأى على الحدود العراقية دويلة صغيرة (الكويت) بكل الاعتبارات ، يمكن

الاستيلاء عليها.. وكان ذلك خطأه الفادح، ولو اعتمد على خريطة النفوذ لرأى على تلك المساحة الصغيرة (الكويت) نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية.. وذلك الذي حكم اللعبة فيما بعد، فقد دخل العراق دائرة نفوذ ومصالح أمريكية ذات حساسية كبيرة.. وحدث الذي حدث.

اليوم يبدو الاستناد إلى الخريطة الجغرافية في السياسة الجزائرية موصلاً إلى قناعة الارتباط أو التكامل مع فرنسا، أو أوربا.. لكن ماذا لو كان هذا الارتباط يجلب للجزائر متاعب كبرى ولن يحميها من قوى أخرى، تريدها أن ترتبط بها هي؟..

كيف؟!!

إنهاء الصراع بمجرد الارتباط

لقد وقفت فرنسا وألمانيا والصين وروسيا في وجه الرغبة الأمريكية في ضرب العراق، واستعملت وزنها في الهيئات الدولية.. فهل استفاد العراق من ذلك شيئاً؟

إنها عملية شبيهة باختباء الطفل من غضب أبيه وراء أمه. وماذا ينفع الطفل أن يختبئ وراء أمه؟!! أقصد الأضعف.

لقد كانت أوروبا طوال العقود الماضية تستمد قوتها من الولايات المتحدة الأمريكية، لوجودها معها في معسكر واحد، وهو المعسكر الغربي، وكانت المنافسة منعدمة تقريباً بين دول المعسكر الواحد، كان بينها شبه اتفاق أو تواطؤ على تقاسم مناطق بسط النفوذ والمستعمرات.

أما اليوم، وبسقوط الاتحاد السوفييتي، فإن المعسكر الغربي قد فقد تماسكه ودبت حرب المصالح وسباق إحرازها بين بلدانه. لذلك تجد فرنسا نفسها اليوم تلعب دور المنافس، المدافع لواشنطن.

فلمن تكون الغلبة في لعبة المصالح؟!! ولماذا تبقي الجزائر على

ارتباط قديم لم يعد ينفعها في شيء؟!!

الواجب اليوم التحرك وفق معطيات المشهد الجديد ومقتضياته.

مثال ذلك، قضية النفط الجزائري، فلقد ارتهنت الخيارات النفطية الجزائرية لعقود لصالح الاستثمار الفرنسي، ولم يعد اليوم بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تبقى مُسلّمة بهذا الارتهان أو لنقُل (الشراكة) التي ليست في صالحها.. لذلك بدأت الرمال تتحرك نحو تحقيق المصلحة الأمريكية، ويظهر ذلك جلياً في قضية الصحراء العربية.

ماذا يعني هذا؟

لعله من الواجب على الجزائر اليوم أن تفهم من الذي يقف على الطرف الآخر لحبل قضية الصحراء الغربية، التي تقف هي على طرفه الأول.. المغرب أم الولايات المتحدة الأمريكية؟!!

وباعتماد الحسابات القديمة، والتي هي سياسية بالأساس، فإن المغرب هو الخصم، أما باعتماد الحسابات الجديدة، والتي هي حسابات اقتصادية مصلحية فإن الجاذب لطرف القضية من الناحية الأخرى هو واشنطن وليس الرباط.. وهنا تظهر أهمية إعادة قراءة الأحداث والملفات وفقاً لخريطة النفوذ والتي لا وجود فيها لا للأمم المتحدة، ولا لمجلس الأمن، وهي الخريطة التي يطغى فيها على

شخصية جيمس بيكر انتماؤه الأمريكي الوطني، لا الأممي (نسبة إلى الأمم المتحدة) الوظيفي.

لقد استطاعت الرباط أن تحول ملف الصحراء من خانته السياسية إلى خانته الاقتصادية، وبذلك فقد حولت تجاذب حبل الصحراء من تجاذب بينها وبين الجزائر، إلى تجاذب بين الجزائر وواشنطن.

كيف؟!!

تدرك واشنطن دون أن تضطر الرباط إلى إفهامها ذلك أن أمر الارتهان النفطي الجزائري لفرنسا مفروغ منه، والشركات الفرنسية هي التي تضع يدها على أهم منابع النفط في الصحراء الجزائرية، وتعد الصحراء الغربية مساحة نفطية لها أهميتها في الحسابات الاستثمارية الاقتصادية الأمريكية، ومِنْ شأن إعطاء هذا الإقليم استقلاله الذاتي، وإنهاء المطالبة المغربية به أن يجعل الأمر في الظاهر قد حُسم كما تريد الجزائر، وهو ما يعني أن استثمار نفط الصحراء الغربية سيكون بعد حسم كهذا من نصيب الشركات الفرنسية، وبذلك تخسر الشركات الأمريكية منطقة هامة كثيراً ما أسالت لعابها.

لذلك يعد الحسم لصالح المغرب خدمة لمصلحة واشنطن لا باريس.. من ناحية المصلحة النفطية.

وكل هذا يجعل قضية الصحراء الغربية تأخذ شكلاً جديداً هو الشكل الاقتصادي، وهذا يعني أن النظر إليها اليوم على أنها على شكلها القديم (السياسي) يعد خطأ استراتيجياً فادحاً.

في الثامن من شهر كانون الثاني/ يناير (جانفي) ٢٠٠٣م، كشف أحد الصحافيين الأمريكيين (واين مادسين) في مجلة (كونتر بانش) أن تعيين جيمس بيكر بمهمة الوسيط الدولي في نزاع الصحراء الغربية هدفه الرئيسي هو السيطرة على ما يمكن اكتشافه من نفط في تلك الصحراء ،وقد ذهب التحليل إلى أن الرئيس الأمريكي يبدو اليوم أكثر اقتناعاً بالموافقة على احتلال المغرب لأراضي الصحراء الغربية.

وعلى الرغم من بقاء القضية معلقة ومحل نزاع فقد قامت شركة (كير ماكغي) ومركزها مدينة أوكلاهوما الأمريكية بالتوقيع على عقد اتفاق مع الحكومة المغربية لاستكشاف النفط في الصحراء الغربية، وقد حدث ذلك بتاريخ ٢٢ أيلول ٢٠٠١م.

ومنذ أن عُين جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق مبعوثاً شخصيا للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية أت عملية تحويل مسارات ورؤى و أطروحات الحل تأخذ اتجاهاً جديداً لا يمكن أن يقال عنه إلا أنه اتجاه مصلحي أمريكي، وقد أعدت تلك الأفكار

بموافقة مغربية مسبقة فجيمس بيكر شهير بعلاقاته الوثيقة مع كبار مستثمري النفط الأمريكان في (هيوستن)، وخصوصاً مع (كير ماكغي) الذي جرى إعداد مسلسل (دالاس) (DALLAS) التلفزيوني الشهير بالاستناد إلى شخصياته واهتماماته.

بالإضافة إلى أن مؤسسة جيمس بيكر التابعة لجامعة (رايس) هي التي دفعت نفقات دراسة شهيرة عنوانها (السياسة الإستراتيجية في الطاقة والتحديات المقبلة في القرن الواحد والعشرين)، وكان المكلف بإعداد الدراسة هو (مات سيمونس)، رئيس شركة (سيمونس للاستثمار والبنوك)، و هو أحد أعضاء مجلس إدارة شركة ماكغي النفطية التي وقعت عقد استكشاف النفط مع المغرب، وكان من بين المسؤولين الأمريكيين الذين ساعدوا (كير ماكغي) على الاتفاق مع المغرب، امارلناطق السابق باسم جيمس بيكر وهو الشخص المقرب من السيدة (غريت توتو يللر) سفيرة الولايات المتحدة في المغرب (حالياً).

ويقال إن بيكر هو الذي أوصى بتعيينها في منصبها بالمغرب، وتعتمد السفيرة مارغريت على صديقتها (كارين هيوز) مديرة الاتصالات في البيت الأبيض المقربة من الرئيس جورج والكر بوش في حل ما استدعى تدخلاً شخصياً من الرئيس في أمور المغرب

والصحراء الغربية. وتتناقل بعض وسائل الإعـــلام الغربيـــة بعـــض الخطوط الرئيسية لخطة جيمس بيكر الـــتي أعدهـــا في مزرعتـــه في جاكسون هول ـــ وايومنغ، والتي تقوم على تأجيل الاستفتاء لخمـــس سنوات (حتى سنة ٢٠٠٦ ـــ ٢٠٠٧)، يتم في هذه السنوات إعـــداد طبخة تحسم الأمور لصالح المغرب و(الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة) طبعاً.

إن ملف الصحراء ا ، ليس في الأخير سوى مثال لوجـــوب إيجاد الجزائر لقراءات جديدة للملفات التي تهمها، والتي جرى تحويلها حسب مقتضيات النظام العالمي الجديد، من الخانات السياســـية، أو ، أو الجغرا ، أو... أو... إلى خانة المصلحة الاقتصادية.

ومن أسباب الارتباط بفرنسا، أيضاً:

٢ـــ المعطى التاريخي، الذي تعد فيه الجزائر مستعمرة فرنسية قديمة.

٣ـــ والمعطى الجغرافي، الذي يقوم على ذهنية الســـاحة (الشـــمالية) ، و(الجنوبية) لفرنسا.

٤ ـــ والمعطى الثقافي، الذي يجعل نخبـــة كبـــيرة مـــن الجزائريـــين الفرنكوفونيين أو الفرنكوفيليين تلعب دور المحافظة على المصالح الفرنسية في الجزائر.

وهذه المعطيات كلها تعد متجاوزة، ولا معنى لهـــا في سياســـة

المصالح الجزائرية، لذلك لا بد من إعادة ترتيب أولويات العلاقات الجزائرية ـــ الأجنبية، حسب معطى واحد، يتوقف عليه تحقيق المصلحة الجزائرية.

ولابد أيضاً من إعادة النظر في آفاق ملف الصحراء الغربية وفق ما تتطلبه مواجهة سياسة الباب المفتوح التي تعتمدها الرباط أمام الأطماع الأمريكية.

ضرورة البحث عن ملف اقتصادي

ظهرت التكتلات الاقتصاديـــة في أوربـــا وأمريكـــا حســـب مواصفات وشروط دقيقة تقوم على التكـــامل الفعـــال المســـتند إلى التكافؤ في الوضع الاقتصادي، ذلك لأن فقدانها التكـــافؤ معنـــاه أن يكون الطرف الضعيف عالة على الطرف القوي، وهذا المنطق هـــو الذي جعل بعض الدول الأوربية القوية تتذمر من دخول غيرها مـــن الدول الضعيفة معها في الاتحاد الأوربي، وتقف دوماً ضد توســـيع هذا الاتحاد ، و لمثل هذا التشديد و الإحتياط الإدماجي نجد أنـــه في اتفاقية ماستريخت تمّ تحديد شروط صارمة للدول التي تريد الالتحـــاق بالاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي (EMU) ومن ذلك:

ـــ الحفاظ على معدّل تضخّم منخفض حيـــث لا يزيـــد عـــن ١,٥% مقارنة بالدّول الثلاث الأقوى في الاتحاد.

ـــ أن تشارك الدّول العضو في سلة العملات الأوروبيـــة لمـــدة سنتين على سبيل التجربة.

ـــ أن تبقى أسعار الفائدة منخفضة بالنسبة للقـــروض طويلـــة الأجل.

ـــ أن لا يزيد عجز موازنة الدولة على ٣%.

ـــ أن لا تزيد نسبة الدّين العام إلى إجمالي الناتج القومي عن ٦٠%.

ومنطق التكامل والتكتل الاقتصادي يقوم على مبدأ الندّية لا الشفقة والرحمة التي هي مبدأ الجمعيات الخيرية (الإحسان).

وإذا ما ذهبنا نبحث عن كيان يمكن أن يكون شريكاً اقتصادياً للجزائر، فإننا سنقف على عدة معطيات لا يجب تجاهلها، كونها تطرح خيارات ممكنة مع تباينات المصلحة وحجمها.

أفريقيا: تبدو الهجرة الاقتصادية إلى أفريقيا وفق مبدأ التكامل والتكتل والتقطب فكرة هشة، ذلك لأن الوضع الاقتصادي المترهل للدول الأفريقية يجعل من ربط المصير بها مغامرة كبرى هي أشبه بقفزة في المجهول.. ولقد كانت الدول الأفريقية طوال عقودها الماضية تنظر إلى كل مبادرة اقتصادية تمتد نحوها على أنها يد إحسان لا أكثر، لذلك لم تخرج القارة السمراء في الاستراتيجيات العالمية عن كونها:

١ـــ منطقة للنهب والامتصاص، وهو المنطق الذي تعاملت به القوى الاستعمارية مع مستعمراتها القديمة في القارة.

٢ـــ منطقة الإحسان والصدقات، من منطلق إنساني،وذلك لما تعانيه

هذه القارة من أوضاع سيئة معيشية، وصحية، ونسب الإيدز والمجاعات دليل على ذلك.

٣ـ منطقة نفوذ سياسي: ففي حُمى توسيع دائرة النفوذ بين الكيانات المتنافسة، كما كان الأمر بين المعسكر الغربي، والمعسكر الشرقي، يتم الإنفاق علىأفريقيا من جانب هذا المعسكر أو ذاك (لشراء) منطقة نفوذ، أو كسب ولائها، ويظهر هذا جلياً في التنافس الحاد بينه.

٤ـ سوق استهلاكية واسعة: خاصة في تجارة الأغراض المستعملة والمتجاوزة، وهو المنطق الذي بنى عليه بعضهم نظريته حين قلل أن قارة أفريقيا ستكون بعد عقود المستهلك الأكبر للنفط، كون غيرها من القارات سيتم تحوله إلى مصادر طاقوية أخرى يقتضيها تقدم التكنولوجيا، كالطاقة الشمسية، مثلاً.

وإذا ما تأملنا هذه المعطيات، فإن الارتباط بأفريقيا لا يمثل بالنسبة للجزائر أفقاً اقتصادياً جيداً، إلا من ناحية كونها سوقاً واسعة، وقريبة، وهو الأمر الذي لن يكون له نفع إلا إذا تم التفكير جزائرياً في بناء منظومة صناعية تقوم على معرفة الطلب الأفريقي.. وقد تُخصص وزارة لذلك وتنشأ على غرار توجهاتها ورشات صناعية تستجيب للطلب الأفريقي كما قلنا، ولا يعني ذلك أن لا يتم تصنيع

إلا ما يكون أصله الاستهلاكي جزائرياً، إذ يمكن بناء صناعة برسم التصدير الأفريقي، كما يجب تبعاً لذلك بناء شبكة طرق برية أو سكك حديدية تربط البلاد بساحتها الجنوبية (العمق الأفريقي).

ولعل البعض ما زال إلى اليوم منخدعاً بالنظرية الميركانتيلية التي ترى أن حركة الأموال (الاستثمارات) تتجه من المناطق الغنية إلى المناطق الفقيرة، وقد أثبت الواقع تهافت هذه النظرية، إذ ثبت أن أكبر استثمارات الدول الرأسمالية الكبرى إنما هي في دول مماثلة لها، لذلك نجد أكبر الاستثمارات الأوروبية الغربية خاصة المباشرة تتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لأن الشركة الأم إذا نجحت في واقع اقتصادي واجتماعي ما، وأرادت أن تتوسع في مجالات جغرافية أخرى، فإنها تختار المجالات التي يوجد فيها واقع اقتصادي مشابه أو مماثل لواقع منطقة الشركة الأم.

أما الانتقال إلى واقع مخالف فإنه يعد مغامرة، لذلك تحجم الشركات الغربية عن الاستثمار المباشر أو حتى غير المباشر في الدول الفقيرة التي لا تتوفر فيها الشروط الملائمة للاستثمار.. لذلك فإن رؤوس الأموال الغربية لا تستثمر في أفريقيا أو في الدول الآسيوية الفقيرة إلا في نطاق الامتصاص والنهب، وذلك لا يخرج عن مجال استخراج الثروات النفطية والمعدنية.. تماماً كما تفعل فرنسا في

موريتانيا، حين تغلق مناجم حديدها في (اللورين) وتركز على نهب مناجم موريتانيا، جرياً وراء فوارق الربح التي يضمنها اختلاف أجرة اليد العاملة ونفقات الاستغلال.

وبتأمل دقيق للواقع الاقتصادي الذي يحكم العالم يظهر جلياً أن النظر إلى أفريقيا بمنظار غير منظار (السوق الاستهلاكية)، يعد خطأ فادحاً، وليس في ذلك ظلم لهذه القارة، لأننا هنا نتحدث عن الاقتصاد الذي لا يعرف سوى لغة الأرقام، وطبعاً فإننا لا نعني الاستعمار الاقتصادي القائم على النهب والامتصاص...

الاتحاد الأوروبي: تعد تونس مثالاً مبكراً على الاندماج في شراكة مع الاتحاد الأوروبي..و بتأمل التجربة التونسية يمكن أن نضع أصابعنا على حقائق ومعطيات هامة، يمكن الارتكاز عليها في مناقشة خيار الاندماج الجزائري في القطب الأوروبي.

إن صبغة الشبكة العالمية، تظهر بلون الاقتصاد ، هذا صحيح، غير أن هناك لفظاً يجب عدم تجاهله، كونه الحاكم الفعلي لتدخلات وتشابكات الاقتصاد.. وهذا اللفظ هو المصلحة.. إننا نتحدث هنا عن المصلحة الاقتصادية، لا عن الاقتصاد المجرد، و(المصلحة) تعني (التنافس)، لذلك علينا أن نرى خلف الدواليب الصناعية، والألواح الإلكترونية الكبيرة في أسواق البورصة، غبار معركة رهيبة، وتدافع

مرير لا يرحم. إنه التنافس على المصلحة، وكلما ازدادت تطلعات الكيانات الكبرى، وتوسعت أطماعها وطموحاتها، كلما حدث الاصطدام، لأن الكرة الأرضية جغرافياً والتي هي المجال المكاني للمصلحة الاقتصادية وللموارد والثروات محدودة، أما المصالح فإنها غير محدودة، وبعضها يزداد اتساعاً في انكماش بعض، وهو ما يعني اصطباغ الكوكب بخريطة ذات ألوان جديدة متحركة اتساعاً وضيقاً، هي الألوان المصلحية، أو مناطق النفوذ كما يسميها البعض... وهذا الكلام يضعنا أمام بدهية هامة، وهي أن الجزائر لن تخرج عن كونها منطقة أو مجالاً لتدافع مصالح الكبار، كونها تملك من الثروات والموارد والمؤهلات والإمكانيات ما يجعل أعين المتدافعين من القوى والأقطاب عليها.

وفي حالة كهذه، حيث تتدافع المصالح والمشاريع فإن الواقع الغالب هو عدم الاستقرار، إذ أن المنافسة المصلحية تعني الكر والفر، وهو أمرٌ لا يخدم البلاد، لأن التطوير والازدهار يحتاج إلى الاستقرار في أولويات ما يحتاج إليه... وقد لوحظ كيف تخسر الدول التي تغير ولاءاتها الاقتصادية الشراكية بين يوم وآخر.

لذلك تحتاج الجزائر إلى استقرار علاقاتها وخياراتها وشراكتها الاقتصادية، فهل يستطيع الأوربيون أن يضمنوا لها هذا الاستقرار إذا

ما اندمجت في إطار الشراكة معهم؟!!

إن المرحلة القادمة هي مرحلة الاقتفاء الأمريكي لخُطى الأوروبيين في العالم لإخراجهم من مناطق نفوذهم القديمة ومنعهم من دخول مناطق نفوذ جديدة، وهذا يعني أن الشراكة مع الأوروبيين غير مضمونة الاستقرار، لأن الاتحاد الأوروبي لا يعد قوة عسكرية قادرة على مواجهة أمريكا، كما أن الأوروبيين لن يكونوا مستعدين للدخول في حرب عسكرية من أجل بلد يفقدونه هنا أو هناك.. وقد ثبت اليوم أكثر من أي وقت مضى كيف استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بسط نفوذها على الخليج، عبر القوة العسكرية سواء في حرب الخليج الثانية أو الثالثة.. ورغم رفض وتنديد الأوروبيين والصين وروسيا.. بل إن الحسابات الاقتصادية قد جرّت الكثير من الدول خلف واشنطن في حروبها من أجل النفط والمصلحة، حتى وإن كانت هذه الحروب العسكرية من الناحية السياسية في غير صالح هذه الدول الداعمة للحملات الأمريكية ، فالمهم عند هذه الدول هو الحفاظ على مصالحها الاقتصادية بعدم الوقوف في وجه أساطيل البنتاغون التي تتحرك بين حين وآخر.

إن الانطلاق من الشعارات يجعلنا نركب لغة غير لغة الأرقام والواقع لنقول كما يقول الكثير من المنظرين (للإقتصاد الثوري«: «إنه من الواجب الارتماء في أحضان الاتحاد الأوروبي، للانتقام من

الولايات المتحدة الأمريكية». غير أن هذه اللغة قد تصلح للمزايدة والانتحار، لكنها لا يمكن أن تكون سياسة دولة تريد إثبات وجودها في مُعترك المصالح العالمية الذي لا رحمة فيه. لذلك فإن المصلحة الاقتصادية الجزائرية تكمن في الارتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية بشراكة يحكمها تقابل المصالح، وتبادلها، لا الانبطاحية أو الامتصاص.

وهنا لابد أن نشير إلى أنه لن يكون في وسع الأوروبيين ضرب الاستقرار الاقتصادي بين الجزائر وواشنطن، كما أن شراكة كهذه ستبعد الجزائر عن مخططات الاستهداف العسكري التي تقودها الولايات المتحدة عالمياً بذرائع عدة، منها حرب الإرهاب، ونشر الديموقراطية، وحقوق الإنسان، وإنقاذ الأقليات، وتدمير أسلحة الدمار الشامل، مع العلم أن هناك كلاماً يبدو الآن صغيراً وسيكبر عند الحاجة إليه كذريعة، يدور حول (عين وسارة) وآفاق إنتاجها النووي، كما أن القضية الأمازيغية ستعود إلى حجمها الطبيعي الذي لا يشكل خطراً في حال اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر شريكاً اقتصادياً واستراتيجياً لها. إذ أن أي تململ داخلي سينعكس على مصالح واشنطن وستلتقطه بحساسية كبيرة، بعكس الارتباط بفرنسا والذي يعني وجود مستند خارجي كبير للحركة الأمازيغية وهو فرنسا ومن خلفها أوروبا ، مع استبعاد الولايات المتحدة

الأمريكية.

إن كل هذا يجعل من غير مصلحة الجزائر الاندماج اقتصادياً في القطب الأوربي، وستثبت الأيام كيف ستدفع الدول المرتبطة، ومنها تونس الثمن باسم حقوق الإنسان، والديمقراطية وغير ذلك.

الجزائر... القوة الممكنة في المنطقة

أخطأت الكثير من الدول حين اختارت سياسة الاستظلال بالآخر وعندنا في هذا مثالان واضحان، أحدهما اليابان والثاني كوريا الشمالية.

فقد اختارت اليابان أن تكون شرطياً للولايات المتحدة في إقليمها الآسيوي، وهذا الذي نعني به سياسة الاستظلال، أما كوريا الشمالية فقد اختارت سياسة الندية، أو الخروج من ظل الآخر وهيمنته.. غير أن مشكلة كوريا الشمالية تكمن في كون قوتها عسكرية (حربية)، وهي بذلك تعد صورة للاتحاد السوفياتي العملاق الجائع الفقير المدجج بالأسلحة ، وقد أثبت الواقع أن الفقر دمار حتى مع امتلاك ترسانة أسلحة رهيبة، وقد تفكك الاتحاد السوفياتي من الداخل كونه لا يمتلك (المال) الذي هو عصب وقوام المرحلة.. وحين يجوع الفقراء فإنهم يملؤون الشوارع متظاهرين غير آبهين بما يمتلكه بلدهم من الأسلحة النووية أو البيولوجية.

أما اليابان فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعتمدت معها ما اعتمدته مع الأوربيين في مشروع (مارشال)، إذ دفعتها لتكون قوة

اقتصادية، غير أنها أبقت على مفاتيح ومرتكزات بقائها في يديـــــها، وصادرات اليابان ٤٧٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠م أما وارداتها فـــــ ٣٧٩ مليار دولار وفي ذاكرتها مأساة هيروشيما وناغازاكي، غير أنهـا تختار واقعها الاقتصادي على حساب ذاكرتها.. تختار واقعاً اقتصاديـاً تحكمه واردات تقدير بـــ ٣٧٩ مليار دولار، على الرجوع إلى أيـــام سوداء أوقعتها ضحية بين براثن الأمريكان.

التجربة الكورية الشمالية (الديمقراطية)

كانت اتفاقية الإطار عام ١٩٩٤ محطة حاسمة لكوريا الشمالية، فقد وضعتها بين خيارين:

١ــ الالتزام بالاتفاقية ، والذي يعني تفكيك المنشآت النووية، واستبدال المفاعلات الكورية بمفاعلات الماء الخفيف غير القادرة على إنتاج أسلحة من (البلوتون). وكان من المفترض أن يتم إنجاز مفاعلات الماء الخفيف هذه عام ٢٠٠٢م، وإضافة إلى ذلك فقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد كوريا بالنفط لتعويض خسائرها في الطاقة.

٢ــ أما الخيار الثاني أمام كوريا فكان عدم الالتزام العاجل أو الآجل بالاتفاقية، ومعنى ذلك اختيار سلوك البروز العسكري (الحربي) على حساب الاقتصاد، وبالتالي التمرد على واشنطن التي أصبحت تعد كوريا الشمالية من بلدان محور الشر.

وحدث نقض الاتفاقية، وعادت كوريا إلى فتح مفاعلاتها، وأنتجت أسلحة نووية، فعلاً، الأمر الذي أخرجها من دائرة الحسم العسكري في المنظور الأمريكي، وجعل الأمريكيين يعتمدون معها

سياسة البحث عن حلول دبلوماسية مراهنين على عامل الزمن في الانتقام، كما كان الشأن بالنسبة للانتقام من الاتحاد السوفييتي الذي وجدت واشنطن نفسها مضطرة لتمالك أعصابها رغم عض أناملها منه طوال عقود الحرب الباردة.

وتراهن الولايات المتحدة على واقع الحصار والتطويق لكوريا الشمالية، فبالإضافة إلى اليابان التي تعد حليفة أمريكا في المنطقة، تمتلك واشنطن ٣٧٠٠٠ جندي في كوريا الجنوبية مع ترسانة أسلحة منها (١٠٠٠) رأس نووي.

وتذهب الولايات المتحدة الأمريكية إلى عزل كوريا الشمالية اقتصادياً، بطريقة تخويف الآخرين من الدخول معها في شراكة أو صفقات، وهو ما يعني صنع نوع من المقاطعة لها.

وقد تجلى ذلك في كانون الأول ٢٠٠٢م حين تم الاستيلاء على سفينة كورية شمالية تنقل صواريخ سكود إلى اليمن. واستعملت واشنطن الحادثة لتخويف الزبائن الكوريين من مغبة التعامل الاقتصادي مع (بيونغ يانغ) وهو الأمر الذي تمت الاستجابة له بسرعة حين أعلن اليمن أنه لن يشتري بعد الآن أسلحة من كوريا الشمالية.

وأمام هذا المشهد المثال، هل تختار الجزائر أن تكون مثلما هو

الحال بالنسبة لتونس بلداً مصلحياً اقتصاديا فاقداً لأي وزن سياسي، وكما هو الأمر بالنسبة لليابان في آسيا؟!! أم تختار أن تكون قوة عسكرية مستفزة لها وزنها السياسي مع واقع اقتصادي متردٍّ تماماً كما هو الأمر بالنسبة لروسيا ولكوريا الشمالية؟!!

إن فقدان الموقف والوزن السياسي معناه فقدان الالتزام بالقضايا التي لا يمكن حدوث ردة إزاءها، ومن ذلك أن الجزائر مثلاً لا يمكن أن تتنكر للقضية الفلسطينية أو تتاجر بها لتحقيق مصلحتها الاقتصادية، كما هو خيار بعض الدول العربية، ذلك أن الردة إزاء القضايا ستعمل على إحداث هزات إيديولوجية وسياسة داخلية، الأمر الذي يضعف النظام، ويجعله أمام شعبه معزولا وغير ممثل له، خاصة وأن ذلك سيجد مزايدين يعملون على استغلال تلك الردة كمبرر لإحداث هزات داخلية قد تصل إلى حد العمل المسلح.

أما إذا اختارت الجزائر المعنى التمردي فإنها بذلك ستجلب على نفسها الكثير من المتاعب التي يخلقها واقع تربص الآخرين بها. والواقع المثالي هو أن تنتهج الجزائر نهجاً متزناً، يحقق قوتها العسكرية والسياسة تبعاً لقوة ارتباطاتها الاقتصادية، وهذا يحتاج إلى سياسة دقيقة وحساسة. إن الجزائر هي المؤهل الأكبر لتكون قوة المنطقة، سواء مغاربياً، أو حتى أفريقياً، وطبعاً فإن بدء اتضاح صورة أخذ

الجزائر لحجمها الكبير المتناسب مع حجم قدراتها وثرواتها ومؤهلاتها سيدفع قوى أجنبية إلى صناعة (المواجه) في المنطقة، وهذه سياسة عالمية بدأت ملامحها تتضح منذ مدة، فمثلاً تعمد القوى الكبرى في كل إقليم حفاظاً على التوازن إلى خلق المواجه ،فتوجد للهند باكستان، وللصين اليابان، ولإيران السعودية.. وهكذا.

ولا شك أن (المواجه) ائر في منطقتها لن يكون غير المغرب، غير أن السؤال الواجب هنا، هو:

ما هي القوى التي ستصنع هذا (المواجه) في عملية التوازن في المنطقة؟!!

هذه القوى لن تخرج عن الولايات المتحدة الأمريكية في حال ما إذا اختارت الجزائر المعسكر الأوروبي، أو أوربا في حال ما إذا اختارت الجزائر الولايات المتحدة الأمريكية؟!!

وهكذا فإن الجزائر هي التي تحدد من سيكون مستقبلاً مع المغرب، الولايات المتحدة أم أوروبا؟!!

لقد فقدت مصر وزنها السياسي بدءً ات السادات نحو إسرائيل، و لم تعد القاهرة سوى ساعي بريد ينقل آراء ومقترحات أمريكا للعرب، ورسائل العرب لأمريكا.. وأما من الناحية الاقتصادية فإن مصر ليست مؤهلة لتكون قوة معتبرة، فواقعها المتردي يمنعها من

أي دور أو موقع ريـادي اقتصـادي، ثم أن الخيـارات السياسـية الانبطاحية المصرية تجد لها اليوم إنكاراً داخلياً رهيباً وهو ما يمنع حال الاستقرار التي هي أم الضرورات لكل بلد يريد أن يكون قوة معتـبرة ،لذلك تبدو الجزائر اليوم صاحبة المؤهل الأكبر للعب هذا الدور.

أما من ناحية التجارب الداخلية التي تتعرض لها الجزائـر فـإن المؤشرات تدل على أن الأمور آيلة إلى نضج سياسي يمكن أن يرسـم إطاراً جيداً لاستيعاب جميع الفرقاء مستقبلاً.

والحديث عن النضج السياسي في الجزائر ليس مجرد توقع، بـل هو واقع معيش ومُلاحظ، فدائماً تبدأ الأمور بتصورات مبالغ فيـها، وبتقديرات تهويلية، تستصغر الآخر، لذلك تنتهي رحلة الشـك إلى اليقين بعد التجريب، وعند أبناء الجزائر على اختلاف مشاربهم اليـوم قناعات مشتركة ولدتها السنوات الصعبة لما بـين ١٩٩٨ و٢٠٠٠م، فقبل ١٩٩٤م كانت دوائر القناعات مثل دوائر الماء، تكبر وتتـسع، أما بعد سنة ١٩٩٤، فبدأت هذه الدوائر تتراجع عـبر خلاصـات التجربة الواقعية (لا مجرد التوهم) إلى المركز الذي يلتقي فيه الجميـع.. ومركز تلك الدوائر، هو نقطة التقاطع التي تعني (النضج).

إن دولاً أخرى لم تدخل التجربة الجزائرية تبقى موضوعة دائمـاً على فوهة البركان.. ذلك لأن خصوصية كل بلد تبقى تخدع أبنـاءه

أينما كان موقعهم وتوهمهم بوجوب إعادة التجربة مع تصور جـــني ثمار غير تلك التي وُجدت في بلد آخر سبقت فيه مثل تلك التجربة.

لهذا فإن التجربة الجزائرية، لم تمنع جماعات اجتماعية وسياســية في بلدان أخرى محاذية، بإعادة التجربة نفسها، والمرور بالمحرقة ذاتها.

وسبْق الجزائر إلى التجربة يعني سبقها إلى الخروج منها، وهو أمرٌ له أهميته، لأن هناك فرقا بين بلد انزاح عن فوهة البركان، وبلد آخــر ما زال قائماً على فوهة الخطر المحتمل.

وجوب الاستفادة من التركيبة الجديدة للتحالفات

الشيء الوحيد الثابت في السياسة هو أنها غير ثابتة.. والملاحظ في ات الأخيرة، ومنذ انهيار الاتحاد السوفياتي أن هناك تفككاً متسارعاً لمركب العلاقات والتحالفات القديمة، و لم يكن حلف وارسو هو الذي ذهب مع الريح بانهيار إمبراطورية (المنجل والمطرقة). بل إن حلف الناتو ذاته قد تعرض لتململات داخلية بدت واضحة في التذمر الأوربي من السياسات الأمريكية، الأمر الذي أظهر في الأفق سعياً أوربياً لتحقيق الحلم القديم لشارل ديغول وهو (إيجاد حلف دفاعي أوروبي). و لم تكن واشنطن لتسهل عملية انسلاخ حلفائها، غير أن حرب الخليج الثالثة كرست الهوة بين المعسكرين، أو على الأقل ملامح بداية تكون معسكرين أحدهما فرنكوفوني تمثله فرنسا وألمانيا، والآخر انجلوكوني تمثله أمريكا وبريطانيا. وبدأ حديث الأمريكيين عند معارضة الحلف الفرنكوفوني لضرب اق عن (أوروبا الجديدة) التي تفي بغرض النيابة عن كل أوربا في إعطاء الدعم والشرعية للأمريكان.. وهكذا بدأ بروز متحالفين أوروبيين جددا مع واشنطن، ومنهم: بلغاريا، رومانيا، ومقدونيا. خاصة وأن

الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تبحث عن داعم عسكري يخوض معها حروبها، بقدر ما هي بحاجة إلى دول تتخذها قواعد عسكرية، لذلك لا يهم أن تكون هذه الدول (القواعد) كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة.

إنها سياسة جديدة تعتمد البحث عن دول صغيرة لمحاصرة دول أكبر منها، لهذا برزت دول صغيرة مثل جيبوتي وقطر وجورجيا ومقدونيا وإسرائيل كحلفاء لواشنطن. إن قراءة هذه الحركة قراءة جيدة، يجعلنا أمام حقيقة أن هناك تركيبة تحالفات جديدة بدأت تتداخل خيوطها لتقوم مقام التركيبة القديمة المنهارة، وهو ما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية جعلت من أبجدياتها شعار (التخلي عن الحليف لا عن المشروع)، لذلك فالمشروع الأمريكي هو المهم عند واشنطن، ولابد من استمراره سواء بتحالف أو فك تحالف.

إن الدخول في تقاطعات المصالح والتحالفات الدولية أصبح اليوم وسيكون غداً من أهم أولويات السياسة الجزائرية، ذلك لأن العيش خارج دائرة المصالح معناه الخروج من الأحداث التي تهز العالم بدون غنائم... ثم أن ذلك يعني الموت على هامش لعبة الكبار، التي لا يعد خوضها خياراً على الكبار، بل واجباً لا مناص منه.

إن عشرية الحرب الداخلية (١٩٩٠ ــ ٢٠٠٠م) قد ضخمت

من مسؤوليات وزارة الداخلية على حساب حقيبة الخارجية التي لم تعد تعني سوى الاهتمام بإيصال الصورة الداخلية إلى الخارج بالطريقة التي تخدم الحرب على الجماعات المسلحة داخلياً، وهذا يُظهر استغراق الأحداث الداخلية لكل توجهات واستهدافات وخطط السياسة الجزائرية، خارجياً، وداخلياً، واقتصادياً، وحتى ثقافياً وتربوياً.. حيث تعالت أصوات بوجوب إعادة النظر في المنظومة التربوية والمدرسة الأساسية بتهمة أنها كانت السبب في تفريخ العنف والعمل المسلح.

وبغض النظر عن مسعى الجزائر في القرن الأفريقي وإنهاء الحرب بين أريتريا وأثيوبيا فإن سجل الدبلوماسية الخارجية الجزائرية يبدو بلا حبر.

إن هذا الواقع قد غيب دور الجزائر من الأذهان، في الوقت الذي كانت فيه منذ عقود قبلة هامة عند احتدام الأحداث، وقد حاولت الجماهيرية الليبية في غياب الجزائر لعب دور دبلوماسي المنطقة، سواء عن طريق اقتراحات القيادة الليبية لصيغ حل أزمات عدة، أو بالتحركات التي قامت بها جمعية سيف الإسلام القذافي، سواء في حرب أفغانستان، أو في الفلبين.

ولا شك أن هذا التفريط والغياب قد أثر كثيراً على صورة

الجزائر في الخارج، حيث أن دبلوماسيتها التي كانت لا تتحـــرك إلا عند الضرورة لتوضيح صورة ما يحدث في الداخل، قـــد وجـدت نفسها أمام خصم دائم الحضور خارجياً، سواء في الأوساط السياسية عبر منظمات وحركات كالأممية الاشتراكية، أو في الأوساط الثقافية، وهو ما جعل كتاباً بسيطاً مثل (الحرب القذرة) الصـادر في فرنسـا يحدث هزّة ظهر حجمها من حجم التداعي الكبير للرد على ما جـاء في هذا الكتاب. ولا شك أن مثل هذا الغياب الخارجي قد أثر مـن الناحية الاقتصادية، إذ بدا استقطاب الاستثمارات الخارجية ضعيفـاً. في الوقت الذي استطاعت فيه دول أخرى أسوأ ظروفا وأقل مـوارد استقطاب الشركات العابرة للقوميات، ورؤوس الأموال الضخمـة سواء في شكل استثمارات مباشرة، أو غير مباشرة.

إن الحضور في تقاطعات المصالح الدولية، يعني دخـول دائـرة المساومة للآخر مهما كان قوياً.

إن روسيا مثلاً حينما تقف في وجه مشروع الدرع الصـاروخي الأمريكي المضاد للصواريخ البالستية فإنها تدرك سلفاً أن واشنطن لـن تتراجع عن مشروعها هذا، لذلك فليست معارضتـها الشـديدة إلا لإحراز مقابل من واشنطن. قد يكون مساعدات ماليـة تنعشـها في واقعها الاقتصادي الذي تُظلله ديون بحجم ٦٠ مليار دولار.

وهكذا فإن سد الطريق أمام كيان ما، لا يكون عادة إلا لإلجاء هذا الكيان إلى سياسة المقابل التي تعني واحدة بواحدة، وللجزائر ملفاتها وقضاياها الحساسة التي كان من الممكن أن تحقق فيها نجاحاً بوجودها في معترك لعبة المصالح، خاصة وأن وزنها استناداً إلى واقعها النفطي أثقل بكثير من وزن دول أخرى مثل المغرب، وتونس وحتى مصر.

ولعل من الواجب اليوم التفكير في تفعيل أو إيجاد نخبة جزائرية في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، تتحرك بمصالح البلاد بين متنفذي الاقتصاد والسياسة هناك.

الخروج من دائرة العرج الاقتصادي

شهد العالم منذ عقود ماضية حركات انشقاقية وانفصالية كثيرة، كانت صبغتها سياسية وأثنية أما اليوم فإن الأصوات الانفصالية ترتكز على مبررات اقتصادية،و منذ بداية القرن الماضي (٢٠) كانت النظرة السائدة والاعتقاد المجمع عليه هو أن «كلّ ضخم قوي»، لذلك سارعت الكثير من القوى الكبرى إلى إدخال مستعمرات وأقاليم تحت سطوتها، ولعب الاتحاد السوفياتي دوراً كبيراً ونموذجياً في بيان التوحّد المفضي إلى القوّة.. غير أنّه مع نهاية القرن بدأت تُطرح فكرة جديدة مناقضة للقديمة، وهي أن الصّغير قد يكون قوياً أيضاً، وحدث ذلك لأن معنى القوة تبدّل، و لم تعد المساحة الواسعة أو عدد السكان الكبير دليلاً على قوّة هذا البلد أو ذاك، بل صارت القوّة مقترنة بالازدهار بعدما كانت مقترنة بالوحدة..

لذلك بدأ تفتت الكيانات في إطار ما سمي بحق الشّعوب في تقرير مصيرها، وأصبح مبدأ وحدة وسلامة أراضي الدّول مهدّداً..

وقد سارت الشعوب والأقليات والأقاليم التي ترى نفسها ملحقة مجرّد إلحاق بكيانات كبرى في هذا الرّكاب طلباً للانفصال..

ففي عام ١٩٢٠م كان في أوربا (٢٣) دولة و(١٨) ألف كيلو متر من الحدود، وفي عام ١٩٩٢م أصبح هناك (٥٠) دولة و(٤٠) ألف كيلو متر من الحدود، والبقية تأتي..

وقد أخذ العالم صبغته الكيانية التجميعية التكتلية ما بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر، وأُرغمتْ كيانات صغيرة على الالتحاق بالكيانات الكبرى، وكانت الوحدة آنذاك تعني القوة، بينما اليوم يمكن بيُسر ملاحظة تغيّر المفاهيم وتحوّل معنى القوة إلى عنصر «الازدهار» لذلك فالكيانات الكبرى الفقيرة ليست أقوى من الكيانات الصغيرة المزدهرة.. لذلك تخمّرت قناعة الانفصال ونزعته في العالم، ويرى «ماثيو هورسمان» و«آندرو مارشال» أنّ «نجاح المدينة/الدولة مثل هونغ كونغ أو سنغافورة قد أظهر أنّ التغيّر التكنولوجي وتطوّر الأسواق المالية قد مكّن حتى الاقتصادات الصّغيرة من أن تعمل بكفاءة شريطة أن تكون مندمجة في النظام الكوني»، ويرى المراقبون أن سنغافورة لولا انفصالها عن اتحاد الماليزي عام ١٩٦٥م لكانت اليوم أقلّ ازدهاراً.

إنّ هذا الواقع الجديد لمعنى القوّة هو الذي جعل الأغنياء اليوم يرغبون في التخلّي عن الفقراء حتى ولو كان في ذلك تقسيم للبلدان.. فإيطاليا التي كانت في القرن التاسع عشر ترى في توحّدها مصدر قوة لها، أنهت القرن العشرين بمطالبة واسعة وحادّة لعصبة

«لومباردي» في الشمال وهي تطالب بفصل الجنوب الفقير غير المنتج، وفي شبه الجزيرة الكورية خبا حماس الجنوبيين في مطالبتهم بتوحيد الكوريتين لَما رأوا أنهم سيدفعونه من رفاههم لصالح تحقق الوحدة، وفي البرازيل يشكو الجنوبيون من عالة الشمال ويرون أن الانفصال هو الوسيلة الوحيدة التي بوساطتها يمكن للبرازيل أن تحرّر نفسها من تخلّفها.

وفي دراسة له بعنوان: «تفتت الدّول» نشرتها مجلة «Washington Quarterly» في عددها لخريف ١٩٩٨م ومجلة الثقافة العالمية في عددها ــ يوليو/أغسطس ١٩٩٩م ربيع الأول ــ ربيع الآخر ١٤٢٠[1]، يقول «باسكال يونيفيس» مدير معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية في باريس: «الكلّ يريد التخلّص من الفقراء الذين يضغطون على متوسّط نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي، ويؤكّد انفصاليو العالم أجمع على أن المشكلة ليست معنا، بل مع الآخرين، الذين يشكلون عبئاً لم نَعُدْ نرغب في تحمّله. وأحياناً تكون الأغلبية هي التي تسعى إلى التخلّص من أقلية غير منتجة، وفي حالات أخر ، تصبح الأقلية مقتنعة بأن أقدارها ستتحسّن بشكل كبير إذا تحرّرت من ثِقل الأغلبية الفقير ، وقد وُجِدَ الحلّ في الحالتين في الدّعوة ببساطة إلى «التخلّص منهم»، أي التخلص من هؤلاء

[1] ترجمة د.أماني درويش.

الذين يبدون بلا معين، وهذا ما يقود إلى رغبة في إنهاء التعايش المشترك والبحث عن حياة أفضل وفقاً للإمكانات المتاحة»[1].

إنّ المشكلة تكمن في تغيّرات حدثت، فأعادت طرح وإفراز مفاهيم جديدة، ومنها مفهوم القوّة.. ويرى برتراند بادي" أنّ «الفضاء الجغرافي يتضاءل شيئاً فشيئاً كأحد عناصر القوة، وبينما كان التوسّع في الماضي يبرّر بعض الإجراءات المكلفة، فإن الأرض لم تَعُدْ هي المولد الأساسي للثروة».

وفعلاً فإن وجود واقع (العالة الاقتصادية) يعد مشكلة اقتصادية فعلية في الجزائر، في تباين تضاريس يغلب عليها لونان اقتصاديان (شمال وجنوب). وفي الوقت الذي يعد الجنوب بنفطه السلة المعيشية للجزائريين، فإن الشمال يبقى مجرد مستهلك.

ولعل من أكبر التحديات والواجبات اليوم هو بناء قاعدة اقتصادية قائمة على شبه استقلال للشمال عن الجنوب، مع العلم أن هناك دولاً لا تملك نفطاً وهي في مجملها صورة للشمال الجزائري استطاعت أن تفرز من واقعها ذاك وضعاً اقتصادياً، يمكن أن نُعبر عنه بالاكتفاء.

إن عمر النفط يتناقص يوماً بعد يوم، بل إن هناك تهميشاً يمس

---

[1] **الثقافة العالمية ص ١٦ ــ ١٧.**

النفط تدريجياً مع ظهور بدائل طاقوية أخرى، وهو ما يعني وجوب استغلال الفرصة لبناء قاعدة اقتصادية بديلة عن النفط تبقى بعد زواله.

لقد خسرت الجزائر شأنها شأن الدول النفطية الكثير جراء ما فرضه الكبار طوال عقود في إطار لعبة مجحفة للنفط. إذ أن سعر البرميل لم يتجاوز الـ (٥٠) دولاراً ، في الحين الذي يبلغ فيه سعر برميل الكوكاكولا أو المياه المعدنية أكثر من (١٥٠) دولاراً، ورغم هذا فإن بالإمكان الاستفادة من الوضع النفطي، لا للاستهلاك المباشر في الشمال، ولكن لبناء قاعدة اقتصادية، تكون موازية لنفط الجنوب، وبهذا وحده تخرج البلاد من العوج الاقتصادي الذي يجعل ثقل شق على شق ثانٍ.

إن تجاوز سياسة «الوحدة الاقتصادية» المبنية على الوحدة الوطنية إلى سياسة التعدد الاقتصادي المبنية على التباين الجغرافي أو الاختلاف الثرواتي بين مناطق البلد الواحد سيكون هو الضمانة الوحيدة لتجاوز أزمة المنطقة المستهلكة، وفق حل متمثل في تفعيل القدرات الإنتاجية في تلك المنطقة.

لذلك لابد بدءً من البحث عن تلك القدرات لرسم خطة للمكن الاستثماري.

مشروع وطني للتحدي أو فزاعة للتوحد

للشعوب كالأفراد طاقات كامنة يجب أن تفجرها.. إما في حق وإما في باطل.. وقد استطاع الفراعنة استفراغ شحنة شعبهم بوضع مشروع الأهرامات، وتؤكد الملاحظة واستقراء التاريخ أن الحكومات والدول التي لم تهتم باستفراغ جهد شعوبها في مشاريع مدروسة، سرعان ما تذهب نتيجة للفوضى التي تعم حين يستفرغ الشعب قدراته الكامنة بطريقة عشوائية، اعتباطية، متصادمة لتعدد كيفياتها بين الأفراد والجماعات. إن الأمر شبيه بمياه السيول، التي إما أن توجه مصارفها فتنفع إذ تروي وتسقي، أو تترك فتشكل طوفاناً داهماً يأتي على الأخضر واليابس. لذلك لابد دائماً من مشروع وطني للتحدي، مشروع عظيم مدروس بالدقة التي تجعل الاهتمام به والإيمان به نقطة تقاطع بين جميع أفراد وجماعات الشعب رغم تباين مشاربهم، واختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم.

وبقدر ما كان الانتشار الأفقي والعمودي للمشروع كبيراً، بقدر ما كان ناجحاً في تحقيق أهدافه.

ونعني بالانتشار الأفقي استيعابه لأكبر عدد من أفراد الشعب،

أما الانتشار العمودي فنعني به قناعة الأفراد بهذا المشـــروع، فكلمـــا علت درجة الاقتناع به، كلما كان الأمر أفضل.

لقد جاء جورج والكر بوش إلى السلطة بعد ترجيحات قضائيـــة على آل غور، وتحدثت الأوساط السياسية عن طاقم بوش الذي يبدو فاشلاً منذ الوهلة الأولى كونه لا يمتلك برنامجاً أو لنقُل مشروعاً.

غير أن إدارة بوش سرعان ما وجدت لنفسها مشروعاً يمكـــن أن تخرج به من البطالة، وكان ذلك بإيجاد عدو جديد بدل (الشـــيوعية) وظهرت مصطلحات المشروع الجديد (الحـــرب علـــى الإرهـــاب) (الحرب الوقائية).. كان لابد من مشهد ســـاخن يجعـــل الشـــعب الأمريكي يقف صفاً واحداً لتشـجيع فرس رهانه.

وقد قيل قديماً (الجيش الذي تسوده البطالة يجيد المناوشـــات)، والشعوب التي تخرج من دائرة التحدي تتفتت.

إن الولايات المتحدة قد ألجأتها هذه النظرية في مرحلـــة مـــا إلى تضخيم فزاعة (الشيوعية). الأمر الذي وحد الشعب الأمريكي علـــى هذا العدو أو الخطر الخارجي. لذلك كانت في حاجة بعد ســـقوط الاتحاد السوفياتي وتفكيكه حسب خطة الدومينـــو الـــتي وضعـــها بريجنسكي إلى البحث عن عدو جديد أو صنعه.. إن الأمـــر شـــبيه بمباريات كرة القدم، فقد تكون الفرق الوطنية كثيرة، ينقسم الشـــعب

بتعددها مناصرة وتشجيعاً، لكن حين تكون هناك مباراة للفريق الوطني مع فريق أجنبي، ينسى مناصروا الفرق الوطنية خلافاتهم، ويقفون في صف واحد لمناصرة الفريق الوطني الذي يتوحدون حوله لذلك فإن من شأن مشروع وطني ضخم أن يرأب الكثير من التصدعات والخلافات بين جماعات الشعب المختلفة حد التقاتل والتصادم.

لقد وجدت في الجزائر منذ الاستقلال مشاريع وطنية عدة كان أولها الثورة الزراعية، غير أنها انتهت جميعاً نهايات مأساوية.. وإذا ما جئنا نبحث عن السبب فإننا نجده في كون هذه المشاريع كانت تفتقد عنصر الندية وروح المنافسة، لقد كانت مشاريع ذات قطب واحد، شبيهة بتدريبات فردية للاعب كرة قدم.. وطبعاً فهناك فرق بين تدربات فردية تصبغها السآمة والبرودة، ومباراة بين طرفين تعمها الحماسة والمنافسة والتحدي، لذلك فعنصر التحدي يعد ركيزة أساسية في أي مشروع وطني ناجح. وهذا التحدي يتطلب وجود (الآخر) الذي نتحداه، وبقدر ما كان هذا الآخر واضحاً، كلما كان التحدي أكبر.. لذلك فتحدي إنسان لإنسان، ليس كتحدي إنسان للفقر، أو اليأس، إذ بقدر ما حاول الإنسان اعتبار اليأس أو الفقر عدواً يجب تحديه فإن ذلك التحدي يبقى بارداً.

إن الجزائر تعيش في محيط إقليمي فيه غيرها، وهي كذلك بلد من مجموع بلدان الكرة الأرضية، لذلك من الممكن نصب إحدى هذه الدول منافساً أو طرفاً آخر في التحدي.

إن بلداً صغيراً مثل تونس استطاع في ظرف سنوات قليلة بلوغ وضع اقتصادي يعد رائداً في المنطقة، وذلك يعد استفزازاً للشعب الجزائري.

كما أن دولة مثل المغرب استطاعت تفادي الانفجار الداخلي وتجنب التحول إلى ساحة للحرب.

كما أنها تبدو راجحة الكفة في قضية الصحراء الغربية.

إن العزف على وتر التحدي في مشروع ضخم مدروس سيدفع الجماهير إلى التضحية، كما سيرأب الكثير من الشروخ والتصدعات. وهنا نقول إن نجاح المشروع لا يقاس فقط بمقدار قدرته على الحشد، بل وأيضاً بقدرته على المحافظة على الحشود لوقت أطول، وذلك لا يتسنى إلا بالقناعة التي بقدر ما تكون قوية بقدر ما يكون المشروع ناجحاً.

إن التحدي للآخر يصنع تشنجاً نحوه، لذلك فإن أسوأ ما أصاب الشعب الجزائري هو الارتخاء لعدم وجود (آخر) وطني مشترك. فلقد استطاعت الثورة التحريرية أن تكون مشروعاً وطنياً

متحدياً لفرنسا، وكان ذلك معناه التوحد على خيار الثورة، لكن بعد الاستقلال وانتفاء الآخر، وسقوط التحدي بدأ التفكك الذي وصل إلى تصفية رفقاء السلاح لبعضهم سياسياً، أو حتى جسدياً... والانقلابات الناجحة والفاشلة دليل على ذلك.

لقد استطاع الشعب الصيني عبر سياسة التحدي للولايات المتحدة الأمريكية أن يبلغ ببلده مبلغاً، جعلت الكثير من المراقبين يتوقعون له الكثير في السنوات القادمة.. كما أن فيدال كاسترو قد استطاع أن يصنع من مبدأ التحدي للولايات المتحدة والاعتزاز بواقعة خليج الخنازير أن ينفخ في شعبه روح تحدٍ تُبقيه واقفاً بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وتحوُّل الكثيرين عن الخيار الشيوعي.

غير أن التحدي الشعاراتي المجرد يبدو مراهنة على حماس لا يدوم، ذلك لأن التحدي إنما يأخذ قوته من قوة الاقتناع به.. لذلك يكون المتحدي بـ ٢+٢=٤ أقوى من تحدي الذي يقول أن ٢+٢=٥.

والشيوعية مبدأ فَقَدَ القناعة الذاتية، فقد المنطقية، والذين يظنون أن تحول العالم من الشيوعية إلى الرأسمالية إنما كان تحولاً اقتصادياً بحتاً أناسٌ واهمون.

إن التحول هنا تحول نفسي اجتماعي.. تحول على مستوى

الفرد... قبل أن يكون تحولاً جماعياً..

كيف ذلك؟

منذ عقود كانت التكافلية خلقاً متأصلاً في النفس البشرية عند الجزائريين، وكان الحس الجمعي الاعتصابي قوياً، متجسداً في كثير من الظواهر البسيطة أو المعقدة، من ذلك أن أهالي القرية الواحدة كانوا يعتمدون مبدأ (التويزة)، فيجتمعون كلهم على حصاد حقل فردٍ منهم مرض أو مات أو غاب. وقد كان القطاع العمومي الصيغة المثلى المقاسة لهذا الحس.. وبمرور عقود اعترى النفس البشرية الكثير من التحول نحو (الفردانية) و(الذاتية)، وتضخمت (الأنا) لدرجة أن الأخ لم يعد مستعداً للتكفل بشقيقه، أو إعالته.. وطبعاً فهذه البدايات المعقولة نوعاً ما هي التي وصلت في الغرب إلى حد أن يطلب الولدُ من أبيه وأمه أن يدفعا له إيجار بيته الذي يسكنانه أو يغادراه إلى الملجأ.

وأمام هذا التحول النفسي ضعفت قناعة التكافل، وتلاشى الحس الجمعي، وسقط خيار القطاع العام اقتصادياً ، وكان لابد آنذاك من التحول إلى نمط اقتصادي يتلاءم مع الحس الفردي الأناني، ولم يكن ذلك غير (الخصخصة) التي هي روح الرأسمالية والاقتصاد الحر.

لذلك فإن تحدي فيدال كاسترو لن يدوم طويلا مع فقدان الإيديولوجية الشيوعية لمرتكزها الاقتصادي، ولأن الفقر طريق إلى الكفر، فإن الصمود الإيديولوجي الشيوعي يبدو اليوم تحدياً صورياً مجوفاً، كونه يفتقد إلى القناعة التي هي أساس التحديات الكبرى.

لذلك لابد في أي مشروع تحدٍ وطني أن يُراعي مثل هذه التحولات، لكي لا يكون مجرد هيكل فارغ يُدفع الناس إلى معانقته والاقتناع به دفعاً...